

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

33IC/19/9.3

الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

9-12 ديسمبر 2019

العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي:
العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته
(القرار رقم 3 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين)

تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر
بدعم من الصليب الأحمر النرويجي

جنيف في أكتوبر 2019

موجز تنفيذي

شكل اعتماد القرار "العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته" (القرار) في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) في 2015 خطوة مهمة في جهود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع في النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. حدد القرار الإجراءات المطلوب اتخاذها من جانب الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) وأمانة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، والمجالات البارزة التي ينبغي لها التعاون فيها، كما حدد التزامات التي تقع على عاتق الدول. وطلب القرار من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي رفع تقرير بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.¹

حققت الحركة والأطراف الفاعلة التابعة للدول تقدمًا ملحوظًا بشأن تعزيز منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته منذ 2015. وأُخذت خطوات مهمة لزيادة الوعي بالقانون الدولي الإنساني وقانون مواجهة الكوارث، وفهمها. وقد وُضعت الأدوات والمواد التدريبية وجرى تعميمها على الجمهور المعني في السلك الحكومي والقضائي والعسكري والشرطي، فضلاً عن موظفي الحركة ومتطوعيها. ويومًا بعد يوم يتولى موظفو تدخل سريع مؤهلون منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في العمليات الميدانية، ويجري تنفيذ مشاريع وبرامج متخصصة في هذا الصدد حول العالم، منها مشاريع تنفذها الجمعيات الوطنية. وقد أرسيت روابط التنسيق والتعاون الإيجابي بين الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والحركة، وما تزال جارية.

رغم ذلك، يظل التحدي قائمًا ما دام العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي متفشياً للأسف في السياقات كافة. وتتواصل فصول معاناة عدد لا يحصى من الضحايا/الناجين في أعقاب هذه الحوادث المروعة بسبب الوصم الاجتماعي الملازم لها وتعذر الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الدعم الضرورية. ومن بين العراقيل التي تحول دون إحراز تقدم: عدم كفاية التمويل أو رصد مخصصات مالية غير مرضية بما لا يولي الأولوية لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، وعدم توافر وإتاحة الوصول إلى المواد التدريبية وتوجيهات الخبراء لموظفي الحركة ومتطوعيها بشكل مستمر، لتحقيق أهداف منها وضع سياسة وإجراءات تهدف إلى الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين على يد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.²

غير أن الحركة تتمتع بميزة واضحة، ألا وهي قدرتها على الوصول إلى المناطق النائية ومواءمة الرسائل حسب السياقات المحلية، وقمة إمكانية لتعزيز التكامل في حالات النزاع المسلح والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، فضلاً عن سياق التنمية والأنشطة التي تجرى في وقت السلم.

ويتحتم التزام الأطراف كافة بالتعهدات المنصوص عليها في القرار، وزيادة الجهود الرامية إلى رفع الوعي بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وأسبابه وعواقبه الضارة. كما يجب التأكيد باستمرار على العمل مع الضحايا/الناجين كافة - بصرف النظر عن الجنس والعمر والعوامل المتداخلة الأخرى - لتلبية احتياجاتهم المتعددة.

¹ الفقرة 35 من القرار "يطلب إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تقديم تقرير إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين عن التقدم المحرز وعن أي معلومات قد يقدمها لهذا الغرض أعضاء المؤتمر بشأن جهود كل منهم".

² في حين أن برامج العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي تركز على الانتهاكات المرتكبة من جانب أطراف النزاعات وداخل المجتمعات، تركز قضية الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين على حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي ترتكبها جهات فاعلة في المجال الإنساني في حق المضررين. ورغم أن الخدمات المقدمة للضحايا/الناجين تتشابه إلى حد بعيد، تختلف نهج الوقاية والاستجابة في هذه الحالات عن تلك المستخدمة في البرامج المعنية بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي الأوسع نطاقاً.

يقيم هذا التقرير المرحلي الجهود التي بذلتها مكونات الحركة والدول لتنفيذ القرار رقم 3 بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ومن ثم يشجع الأطراف كافة على الحفاظ على الزخم في تناول هذه القضية. ويستند التقرير إلى معلومات مستقاة من الجمعيات الوطنية³، واللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي والدول، ويتضمن معلومات من تقرير عام 2017 المرحلي المؤقت حول القرار.

(1) ملخص الإنجازات الرئيسية⁴ الأطر القانونية والسياسية

- حققت الحركة تقدماً ملحوظاً في جهودها الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية والسياسية والاستراتيجية في ما يتعلق بمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، حيث جرى نشر استراتيجية اللجنة الدولية لإزاء العنف الجنسي، وإطلاق نداء الاتحاد الدولي لدعم العمل لإنهاء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية ومراجعة سياسة الاتحاد الدولي بشأن النوع الاجتماعي والتنوع.
- حدثت اللجنة الدولية تعليقاتها على اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية، وقاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني المرتبطة بها على الإنترنت، لتبين بوضوح أن العنف الجنسي في النزاعات المسلحة غير الدولية يشكل مخالفة جسيمة. وقد قدمت المساعدة القانونية أيضاً للعديد من الدول لإدماج حظر العنف الجنسي المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني في أطرها الوطنية.
- انكب الاتحاد الدولي على إدماج منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في قانون مواجهة الكوارث وأعدّ دراسات حالة قطرية بالتعاون مع الجمعيات الوطنية في الإكوادور ونيبال وزيمبابوي وأندونيسيا والفلبين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى جانب دراسة عالمية.
- بذلت دول مثل سلوفينيا والدايمرك استثمارات لدعم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، وراجعت جمهورية التشيك إطارها القانوني الوطني للنزاعات المسلحة والاستجابة للكوارث في ما يخص العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

³ قدمت الجمعيات الوطنية المشاركة في الشبكة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للنوع الاجتماعي والتنوع، وفريق العمل المعني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، معلومات مكتوبة حول أعمالها المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. فقد أجريت مقابلات مع 12 خبيراً متخصصاً من اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي، إلى جانب 17 ممثلاً لجمعيات وطنية. وأجريت 4 مقابلات مع ممثلي دول. كما أدرجت تقارير طوعية قدمتها 7 دول، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء، و11 جمعية وطنية في 31 تموز/يوليو 2019.

⁴ يمكن الاطلاع على عرض مفصل للتقدم المحرز والإنجازات المتحققة في الملحق 1.

التنفيذ الميداني

- شاركت جمعيات وطنية في مجموعة واسعة من أنشطة الوقاية للتصدي لأشكال مختلفة من العنف الجنسي والقائم

على النوع الاجتماعي - بما في ذلك عنف الشريك الحميم، والزواج القسري وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء الجنسية الأثوية، والعنف الاقتصادي - من خلال وسائل مثل الوقاية المجتمعية والتواصل ورفع الوعي وفرق الدعم (فرق دعم النساء والشباب والرجال).

- قدم العديد من الجمعيات الوطنية خدمات مباشرة للضحايا/الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، معظمها في شكل دعم نفسي واجتماعي وإحالات إلى/يربط بالخدمات الطبية. وقد استطاعت ذلك من خلال تدريب الموظفين والمتطوعين على نهج تركز على الناجين، والتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة والمستجيبين من خارج الحركة. تضطلع بعض الجمعيات الوطنية أيضًا بإدارة الحالات، ويعمل عدد متزايد منها على دمج منع حدوث العنف

"قبل بدء المشروع، كنت متطوعًا بالفعل لدى الصليب الأحمر البوروندي، لكنني لم أكن أراعي مشاعر الضحايا/الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي مطلقًا. كنت ألومهم واعتدت الاعتقاد أن الخطأ خطأهم. وكان موقفي سلبًا جدًا تجاه النساء اللاتي عانين عنفًا جنسيًا وقائمًا على النوع الاجتماعي، وخصوصًا الناجيات من الاغتصاب.

تعلمت كثيرًا من هذا المشروع. وأنا الآن ناشط في مجتمعي المحلي، وتغير موقفي في المنزل أيضًا. وأشعر بالامتنان الشديد تجاه مدربي وزملائي الذين أُرشدوني خلال عملية التغيير هذه."

أحد المتطوعين الرجال، الصليب الأحمر البوروندي

الجنسي ومواجهته في جميع الأنشطة الإنسانية، بدعم من الاتحاد الدولي.

- تعاونت الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية مع جهات فاعلة مسلحة لتحسين معرفة هذه الأطراف وفهمها للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، حتى تتمكن من حظره والتعرف على حالاته ومنع حدوثه. كما درّبت دول مثل النرويج وكندا والمملكة المتحدة والدانمرك جهات فاعلة مسلحة في بلدان عدة.

- وضعت اللجنة الدولية نهجًا أكثر شمولاً لمنع حدوث العنف الجنسي ومواجهته من خلال وضع كل منها في الاعتبار في جميع العمليات، وتعزيز الخدمات الموجهة والمتخصصة، مثل الرعاية الصحية أو المساعدات النقدية للضحايا/الناجين. ويتزايد اتجاه اللجنة الدولية نحو الاستعانة بنهجها للحماية المجتمعية، بمشاركة الجمعيات الوطنية غالبًا، للمساعدة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود بطرق منها التصدي للوصم الاجتماعي وآليات التكيف السلبية المرتبطة بالعنف الجنسي، من جملة وسائل أخرى. كما تركز بدرجة أكبر على منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته كجزء من أنشطتها المتصلة بالاحتجاز. فضلاً عن ذلك، عيّنت المنظمة سبعة مديري عمليات مختصين بالعنف الجنسي في الميدان لتعزيز التنسيق بين الزملاء والأنشطة التي تتصدى للعنف الجنسي في برامجها المختلفة.

- اضطلعت أمانة الاتحاد الدولي، في إطار نهجها الشامل للحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، وبالتعاون مع الجمعيات الوطنية المستثمر فيها، بتطوير قدرات التدخل السريع الشاملة لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في حالات الطوارئ. وجرى وضع إطار كفاءات تقنية متخصص لمدوبي الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، وأدمج هذا النهج في الكفاءات الأساسية المطلوبة من جميع موظفي التدخل السريع الذين يتم نشرهم في حالات الطوارئ. كما وُضعت مجموعة متنوعة من وحدات تدريب أساسي - قائمة بذاتها ومدججة في التدريب الحالي المخصص للقطاعات، مثل التدريب الموجه لموظفي الرعاية الصحية أو خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية - وتُقدت في الميدان، بينما كفلت دورات التدريب للمندوبين المتخصصين في الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، على المستويين الإقليمي والعالمي، توافر المزيد من العاملين المؤهلين للاستجابة لحالات

الطوارئ. وساعد نشر خبراء في الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في مراحل مبكرة من العمليات الإنسانية الأخيرة واسعة النطاق، مثل كوكس بازار، في إتاحة دعم تقني مباشر للموظفين والمتطوعين في القطاعات كافة. حيث يكفل هؤلاء الخبراء تصميم الخدمات على نحو يمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته بشكل آمن، واختبار مسارات الإحالة وتعميمها، وتسهيل تقديم خدمات متخصصة ورعاية شاملة للناجين من خلال الانتشار الواسع لمتطوعي الحركة وموظفيها. وفي عدد من عمليات الطوارئ واسعة النطاق، وضع الاتحاد الدولي برامج وأنشطة مجتمعية للحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، لتعزيز آليات منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، يقودها أفراد من المجتمعات المتضررة.

- أظهرت الدول استعدادها لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، في الداخل والخارج على حد سواء، على سبيل المثال من خلال دعم أعمال الممثلين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالعنف الجنسي في النزاعات ومبادرات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية⁵ ومشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية⁶. وقد اتخذت الدول خطوات عدة لمحاسبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتضمنت هذه الخطوات جهود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لتطبيق دليل الإجراءات العملية على مستوى الاتحاد الأوروبي من أجل إنهاء العنف الجنسي في النزاعات، وخطة عمل الاتحاد الأوروبي المشتركة المتعلقة بالمسائل الجنسانية التي اعتمدت مؤخرًا.

عدم التسامح مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين

- عززت أمانة الاتحاد الدولي إلى حد بعيد جهودها لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما. واعتمدت سياسة جديدة بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وأنشأت منصبًا جديدًا، هو المنسق العالمي للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، لقيادة الجهود المبذولة لمساعدة الجمعيات الوطنية (15 جمعية سنويًا حتى 2020) في وضع سياساتها الخاصة بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما وضعت مواد تدريبية وإجراءات عمل موحدة لعمليات الطوارئ والمزيد من التوجيهات، واختبرت في الميدان، مثلما جرى مثلًا في أثناء الاستجابة واسعة النطاق لإعصار إيداي في موزمبيق.

- تمكنت اللجنة الدولية من خلال مكتب الامتثال العالمي من تحسين آليات الحماية الداخلية بشكل كبير، ووضعت واعتمدت مدونة قواعد سلوك منقحة ووحدة تدريبية إلكترونية إلزامية في هذا الصدد. وعينت اللجنة الدولية مستشارًا للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين للنهوض بالعمل في هذا المجال. وتدخل جهود الحماية أيضًا ضمن إطارها المؤسسي للمساءلة أمام المتضررين.⁷

⁵ <https://www.humanitarianresponse.info/en/coordination/gencap>

⁶ <https://www.humanitarianresponse.info/en/coordination/procap>

⁷ <https://www.icrc.org/en/publication/accountability-affected-people-institutional-framework>

الأبحاث والمعارف وبناء القدرات

- أجرت الحركة دراسات عدة وأصدرت عددًا ضخمًا من المطبوعات عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. فقد أنتجت اللجنة الدولية مثلًا مطبوعات عن العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز، والوقاية والحد من المخاطر، وحظر العنف الجنسي في العقيدة العسكرية، وتقرير جنود ضبط النفس في الحرب. وتدرس حاليًا متطلبات الإبلاغ الإلزامية بشأن العنف الجنسي، والعنف الجنسي ضد الرجال والأولاد والأقليات الجنسية والجنسية. على جانب آخر، أجرى الاتحاد الدولي دراسات عالمية وقطرية حول انتشار وأشكال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي خلال الكوارث، ومخاطره وأنوعه التي يواجهها الأطفال المهاجرون وغير المصحوبين بذويهم، وأحكامه الواردة في قانون مواجهة الكوارث، وتضمنت هذه الدراسات دراسات حالة أجراها الصليب الأحمر النرويجي والصليب الأحمر الهولندي حول الدروس المستفادة من المشروعات التي نفذها الصليب الأحمر البوروندي والصليب الأحمر الكولومبي والصليب الأحمر لجنوب السودان.
- وضعت اللجنة الدولية أدوات لتحسين منع حدوث العنف الجنسي ومواجهته، من بينها مجموعة أدوات التطور مع حاملي السلاح بشأن منع حدوث العنف الجنسي ومواجهته بناءً على أبحاثها في كيفية معالجة هذه القضية في العقيدة العسكرية للقوات المسلحة التابعة للدول. كما أعدت اللجنة الدولية مواد وفرصًا تدريبية موسعة، بما في ذلك التعاون مع مركز جنيف للتعليم والبحوث في العمل الإنساني، وبذلت المزيد من الجهود لإشراك المؤسسات التابعة للدول في التدريب، ولتعزيز فعالية تدريب العاملين في السياقات ذات الأولوية، وللدعوة إلى دمج قضية العنف الجنسي في التدريب التمهيدي للموظفين الجدد أيًا كانت الأدوار سيشغلونها.
- وضعت أمانة الاتحاد الدولي عددًا من الأدوات، بما فيها المعايير الدنيا للحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في جميع قطاعات أعمال الطوارئ والتدريب على العمل المشترك لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. كما أطلق المركز المرجعي للدعم النفسي والاجتماعي التابع للاتحاد الدولي تدريبًا خاصًا على الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ويحصل موظفو الجمعيات الوطنية ومتطوعوها، فضلًا عن موظفي الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في جميع المناطق، بصفة مستمرة على تدريب يستند إلى كل هذه الموارد. وقد أكمل أكثر من 600⁸ شخص التدريب منذ عام 2015.
- نفذت الدول أو دعمت عددًا كبيرًا من مبادرات التدريب وبناء القدرات، مثل البروتوكول الدولي لتوثيق العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه، الذي يستهدف الحكومات والقضاء والشرطة والمجتمع المدني. كما دعمت الدائمك ودول أخرى عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع المعايير الدنيا العالمية المشتركة بين الوكالات للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.

أجرت جمعية الصليب الأحمر الكيني مشاريع مخصصة وأدمجت قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في جميع أنشطتها المعنية بحالات الطوارئ وسياسات التنمية، انطلاقًا من التزام قيادتها طويل الأجل بالعمل على قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتتعاون الجمعية الوطنية بشكل وثيق مع الحكومة الكينية وتتبع توجيهاتها. وكانت أول جمعية وطنية تعتمد سياسة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في 2014. يمتلك الصليب الأحمر البريطاني أيضًا سياسته الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

⁸ لا توجد أرقام دقيقة لعدد دورات التدريب التي أُجريت عالميًا. وبخصوص الأرقام المتاحة، يحتمل أن يكون الأشخاص الذين حصلوا على عدة دورات أو برامج تدريب قد احتسبوا أكثر من مرة.

التعاون والشراكة

- أنشأت الحركة فريق العمل العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، كجزء من الشبكة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للنوع الاجتماعي والتنوع، واشتركت في رئاسته الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي. ويضم الفريق في عضويته اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية المهتمة بالعمل على قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.⁹ وقد وضع الفريق أدوات، ومواد تدريبية، ومبادئ توجيهية على نطاق الحركة.
- نظم الصليب الأحمر النرويجي منتديات إقليمية متعددة حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في أفريقيا والأمريكيتين. واشتركت اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي في تيسير هذه المنتديات التي جمعت ما يقرب من 19 جمعية وطنية كل مرة لتبادل الخبرات وطرح التحديات.
- الدعوة إلى العمل هي مبادرة عالمية ومنبر رئيسي للتعاون، تجمع 82 شريكاً من بينهم دول وجهات مانحة ومنظمات دولية (بما في ذلك الاتحاد الدولي) ومنظمات غير حكومية. وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي وكندا وسويسرا جميعاً بأدوار قيادية في إطار عضويتهم.
- أبرمت الحركة ودول عديدة شراكات مع جامعة الدول العربية، ومركز الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب شرق آسيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة كير الدولية، واليونيسيف، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، والكومنولث، ومنطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV AoR)، في جهود تعاونية مختلفة.
- تحسن مستوى التعاون بين مكونات الحركة وبين الدول ومع الشركاء من خلال تدشين عدد من الفعاليات والمبادرات، مثل مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع التي أطلقتها المملكة المتحدة، ومؤتمر *Stand Speak Rise Up* المنعقد في لوكسمبورغ في آذار/مارس 2019 ومؤتمر إنهاء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية المنعقد في أيار/مايو 2019. ويُعرف هذا المؤتمر الذي استضافته النرويج باسم مؤتمر أوسلو وشارك في تنظيمه العراق والصومال والإمارات العربية المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الدولية. وقد ركز المؤتمر على حشد التزام سياسي وموارد مالية إضافية من أجل منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. بالإضافة إلى ذلك، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية، بالنيابة عن الحركة، البيان المشترك الأول بشأن هذا الموضوع في شباط/فبراير 2019.

(2) التحديات المتبقية والفرص

التحديات المتبقية

ما يزال هناك نقص ملحوظ في التقارير المتعلقة بالقرار، وأشار الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم إلى محدودية معرفة الدول ومكونات الحركة بالالتزامات المتعلقة بمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. وليس ثمة وعي كامل بحجم العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي كمشكلة، ولا حقيقة تفاقمها بسبب النزاعات المسلحة والكوارث وحالات

⁹ انظر الحاشية رقم 22 للاطلاع على قائمة الأعضاء.

الطوارئ الأخرى، وأن الأدلة على حدوثها غالبًا ما تُخفى. (بالمخالفة للمعايير المقبولة، غالبًا ما يكون إثبات حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي مطلوبًا قبل إعطاء أولوية لأي من أنشطة الوقاية والاستجابة في العمل الإنساني.) ورغم أن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ما يزال "غير ملحوظ" لأسباب مختلفة، منها الوصم الاجتماعي أو الخوف من الأعمال الانتقامية، يوجد دليل عالمي كافٍ لافتراض أن هذه الظاهرة تحدث في جميع الأوقات وفي جميع السياقات. وبناءً عليه، اتخذت أمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية نهجًا استباقيًا للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي دون انتظار بيانات الحوادث. وهذا في الواقع معيار مقبول على مستوى القطاع¹⁰ ويتطلب المزيد من التعميم. وتبعًا لما تراه إحدى الدول، فإن الإجماع عن معالجة قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ربما يكون نابغًا من الاعتقاد بأن التعرض للاغتصاب أقل وطأة من القتل، وعليه فإن التصدي للعنف الجنسي شيء "نحسّن صنعًا إذ نقوم به" فحسب. يشير هذا إلى وجود الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لجذب الأنظار - على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية والمستوى الوطني - إلى جدية التداعيات المترتبة على العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والآثار المزعزعة للاستقرار التي يخلفها العنف الجنسي في النزاعات.

ورغم أن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ظاهرة محركها النوع الاجتماعي، وترتبط غالبًا بممارسات اجتماعية وتقليدية ضارة وعدم المساواة الهيكلية، لم تشر جمعيات وطنية كثيرة إلى عملها على إدماج قضايا النوع الاجتماعي والتنوع ذات الصلة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وقال العديد من أفراد الحركة، الذين أجريت مقابلات معهم، أن مجالات العمل المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتنوع، بما فيها العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، لا تحظى بالمستوى المطلوب من الأولوية من الهيئات الحاكمة والقيادة. يترتب على هذا الوضع نقص الخبرة الفنية والهياكل التي يمكن أن تساعد في تحسين جودة الجهود المبذولة لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته.¹¹ وذكر ممثلو دول أيضًا أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات تعتبر في نظر البعض قضية تيمية أكثر من كونها قضية إنسانية. وأشار ممثلو جمعيات وطنية ودول إلى أن دمج الوعي بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومنع حدوثه ومواجهته في القطاعات الإنسانية يعتبر تحديًا، وأشار القليل من الجمعيات الوطنية - حتى تلك التي تنفذ بالفعل مشاريع خاصة لمواجهة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي - إلى قيامها بدمج تدابير التخفيف الأساسية المتعلقة بهذه القضية في أنشطتها.¹² وبناءً عليه، ثمة احتمال كبير أن تتفاقم أوجه الضعف، وألا يطبق مبدأ عدم التحيز على النحو الواجب، وأن تقع أضرار ما في أثناء مباشرة الأنشطة الإنسانية.

يلقي القرار الضوء على مجالي عمل رئيسيين: العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. وعبر عدد من أفراد الحركة الذين أجريت مقابلات معهم عن مخاوفهم من أن بعض الزملاء قد يضعون أحيانًا فوارق مصطنعة تميز بين سياقات الكوارث أو الطوارئ أو النزاعات المسلحة، وبناءً عليه لا يتم تحديد أو تقاسم المسؤوليات بوضوح في قضية منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. ويمكن الخوف أن هذه التوجهات أو النهج "المنعزلة"، التي تنبني على فهم ضيق للنطاق والدور والمهمة الموكلة، قد تؤدي إلى عدم تلقي ضحايا/الناجين من هذا النوع من العنف الدعم الذي يحتاجون إليه. فمثلاً، قد لا يتلقى شخص يتعرض لعنف من شريك حميم

¹⁰ انظر إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2015 - <https://gbvguidelines.org/ar>

¹¹ كمال على ممارسة جيدة في هذا الصدد، وسّع الصليب الأحمر الكولومبي مشروعه لمواجهة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، بسبل منها زيادة الأنواع التي تجرى معالجتها من هذه الظاهرة، بعد شروع المنظمة في دمج قضايا النوع الاجتماعي والتنوع في جميع مجالات العمل بها.

¹² تتضمن هذه الإجراءات الأساس الإحالات الآمنة والسرية إلى مقدمي الخدمات عبر مسارات الإحالة المنسقة، لكن أيضًا توفير مرافق منفصلة لكلا الجنسين مزودة بأقلام ومصايح. للاطلاع على نظرة عامة كاملة، انظر: *Minimum Standards for Protection, Gender and Inclusion in Emergencies*, 2018IFRC -

إبان نزاع مسلح المساعدة اللازمة لأن الاعتداء ليس نتيجة مباشرة للنزاع المسلح، أو قد لا تعتبر الجهات الفاعلة في الحركة أنها مسؤولة عن الاستجابة في مثل هذه الحالات إذا لم تكن المنطقة متضررة من حالة طوارئ. يدل هذا على الحاجة إلى فهم أفضل للقرار لضمان تبني نهج قائم على المبادئ في معرض الاستجابة لاحتياجات الضحايا/الناجين، وكذلك عدم ترك أي احتياجات إنسانية دون تليتها.

في نيسان/أبريل 2015، ضرب زلزال مدمر نيبال، فبدأت جمعية الصليب الأحمر النيبالي، كجزء من عمليات الاستجابة لآثار الزلزال، العمل على قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي على مستوى البرامج والمستوى المؤسسي. وفي أعقاب الزلزال، شرعت الجمعية في إدراج الأنشطة المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في المشاريع الأخرى أيضًا، بما في ذلك التأهب للكوارث والاستجابة للطوارئ والتنمية المجتمعية. وتلقى الموظفون والمتطوعون الآن تدريبًا على الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في غير حالات الطوارئ، ما يعني إعدادهم بشكل أفضل لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في حالات الكوارث.

وذكر عدد من الأفراد، الذين أجريت مقابلات معهم، أن العمل على منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته - كجزء من جهود التأهب للكوارث أو الوقاية والاستجابة في سياقات التحركات السكانية - لم يحظ بالأولوية من جانب الجمعيات الوطنية لأن مثل هذه الأعمال تحدث عادة خارج سياق النزاعات والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. قد يبدو هذا سوء فهم للقرار، الذي يدعو الدول إلى ضمان إيلاء اهتمام كافٍ بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في أنشطة التأهب للكوارث وفي حالات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك سياقات الهجرة وتحركات السكان. يضاف إلى ذلك أن بعض ممثلي الحركة والدول أكدوا على أن أي نهج شامل لمعالجة جذور قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي يجب أن يشتمل على

العمل خارج سياق حالات النزاع المسلح والكوارث والطوارئ، وهو الدور الذي تملك الجمعيات الوطنية مقومات أدائه على النحو الأمثل، بفضل تفاعلها طويل الأمد مع المجتمعات المحلية. فمن الصعوبة بمكان تعزيز الوقاية والاستجابة وضمان التأهب لمواجهة الزيادة المتوقعة في العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأزمات والنزاعات إذا لم تُرس البنية التحتية أو التشريعات أو المعارف في أوقات الاستقرار. وتظهر جليًا الحاجة إلى بلورة فهم أعمق للقرار في ما يتعلق بالمهمة الأوسع للحركة ومبادئها قبل وقوع حالات الطوارئ والنزاعات وخلالها وبعد انتهائها، كما تتبدى الحاجة إلى الاعتراف بأهمية الترابط بين الشأن الإنساني وقضايا التنمية.

أكد العديد من أفراد الحركة، الذين أجريت مقابلات معهم، أن جميع الموظفين الميدانيين الذين يتواصلون مع الضحايا/الناجين المحتملين يلزم تدريبهم تدريبًا كافيًا على السلوكيات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي والبعيدة عن إصدار أحكام مسبقة، وعلى نهج تركز على الناجين، ويشمل ذلك أهمية الحفاظ على السرية. ويعتبر ضمان عدم تأثير التصورات الثقافية الخاطئة، وسلوكيات لوم الضحية والمعتقدات السائدة حول قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أو ضحاياها/الناجين منه، على جودة الخدمات المقدمة تحديًا مشتركًا بحسب ما أوردته الحركة. وفي غياب التدريب الكافي، تؤدي الاعتبارات المشروعة المرتبطة بمبدأ "عدم إلحاق الضرر" غالبًا إلى التقياس عن العمل، ما قد يؤدي في حد ذاته إلى إيقاع الضرر.

ثمّة مطلب متزايد من الجهات الفاعلة في الحركة كافة بتوفير مثل هذا التدريب وبناء القدرات للهيئات الحاكمة والمديرين والموظفين والمتطوعين في كل مكون من المكونات. وقال بعض المحييين أنهم لا يعرفون شيئًا عن المواد والتدريبات التي أعدتها اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي. أما الذين هم على علم بها، فقد عبّر الكثير منهم عن إحباطه من عدم توافر الفرص والموارد والخبرات التدريبية كثيرًا، ويرجع سبب ذلك أحيانًا إلى عدم وجود ترجحات للمواد باللغات المطلوبة. وقد أدى هذا النقص في التدريب

والمعلومات المتعلقة بالإجراءات الملموسة التي يمكن اتخاذها حيال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وكيفية تنفيذها بشكل آمن، إلى إجماع بعض الجهات داخل الحركة عن التصدي لهذه القضية.

أشار العديد من أفراد الحركة، الذين أجريت مقابلات معهم، إلى أن التعهد المنصوص عليه في القرار الصادر في 2015 بالعمل على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين لم يحظ بالأولوية الكافية من جانب الدول أو مكونات الحركة إلى أن كشف النقاب مؤخرًا عن حالات إساءة سلوك واسعة النطاق في قطاع العمل الإنساني وانطلاق حملة #AidToo في أواخر عام 2017. ولا زالت توجد فجوات داخل الاتحاد الدولي، بما في ذلك معظم الجمعيات الوطنية، في ما يلي: آليات الإبلاغ، ومجموعة خدمات المساعدة المقدمة للضحايا/الناجين، وإجراءات التحقيق، والخبرة في مجال الموارد البشرية. وبحسب بعض من أجريت مقابلات معهم، توجد حالة من الالتباس حول: التعريفات القانونية؛ وما الذي يعنيه تطبيق نهج "عدم التسامح" ونهج "يركز على الناجين" في الواقع العملي؛ وكيفية مواءمة السياسات والإجراءات مع القوانين الوطنية؛ ودرجة مسؤولية الجمعيات الوطنية عن معاقبة مرتكبي الجرائم وتبادل المعلومات عنهم؛ وكيفية تعويض الضحايا/الناجين.

والسبب الكامن وراء التحديات المذكورة برمتها هو نقص أو عدم تخصيص تمويل كافٍ لتنفيذ الأعمال الهادفة إلى منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. يؤدي هذا بدوره إلى قلة الخبرة والموارد البشرية المتاحة في الحركة، وتبدى مظاهر هذا أيضًا في محدودية فرص التدريب ودعم أعمال المتابعة وكذلك صعوبة تنفيذ الأنشطة. ورغم اضطلاع عدد متزايد من الجمعيات الوطنية بتنفيذ مشاريع فعالة للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، تضطر جمعيات عديدة تمتلك سجلًا مشهودًا بالنتائج الجيدة الآن إلى إنهاء أنشطتها تدريجيًا بسبب وقف التمويل. ولا تتوفر الموارد المطلوبة لتلك الجمعيات الوطنية التي ترغب في بذل المزيد لمعالجة قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

الفرص

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر – على اعتبار المهام المختلفة المكلفة بها مكوناتها وانتشارها الواسع، بما في ذلك من خلال متطوعي الجمعيات الوطنية البالغ عددهم نحو 14 مليونًا حول العالم – تتمتع بوضع جيد يؤهلها للتصدي للعنف الجنسي والقائم على الاجتماعي في مختلف الظروف وعلى مستويات متعددة. وتركز اللجنة الدولية على العنف الجنسي في النزاعات والحالات الأخرى للعنف والاحتجاز، وما يتعلق بمهمتها الخاصة المتصلة بالقانون الدولي الإنساني، ويتركز دور أمانة الاتحاد الدولي في الكوارث وحالات الطوارئ وفي دعم الجمعيات الوطنية والتنسيق في ما بينها، بينما تستطيع الجمعيات الوطنية التصدي لطيف واسع من حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من خلال وجودها قبل الأزمات وخلالها وبعدها.

إن النهج الشامل للحركة، الذي يرمي إلى مساعدة الفئات الأشد ضعفًا بصرف النظر عن النوع الاجتماعي أو العمر أو الميول الجنسية أو عوامل التنوع الأخرى، جنبًا إلى جنب مع خبراتها وتفاعلها طويل الأمد مع المجتمعات المحلية، يجعلها الأفضل لتقديم استجابة بناءً على الاحتياجات وبأسلوب يتسم بالشمول. ورغم أن النساء والفتيات يتضررن أكثر من غيرهم من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، يسلط تركيز الحركة على التقاطعية وإدماج قضايا التنوع الضوء على حقيقة أن الرجال والأولاد، ومجتمع الميم، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة قد يكونون ضحايا/ناجين أيضًا. ركز عمل اللجنة الدولية في أماكن الاحتجاز تقليديًا على الضحايا/الناجين الذكور، لكنها عززت جهودها مؤخرًا - عبر إجراء الأبحاث والتواصل مع الجمهور - من أجل الترويج لتعريف شامل يعبر بحق عن أطراف الناجين من العنف الجنسي. ودأبت أمانة الاتحاد الدولي أيضًا على الترويج لتعريف شامل

لضحايا/الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من خلال التدريب والسياسات والأبحاث. ويمكن للجمعيات الدولية رفع الوعي في هذا الصدد بين المجتمعات المحلية، حيث يمكن أن يصبح أي شخص أحد ضحايا/الناجين من العنف الجنسي. ويجب أن يتواصل تركيز الحركة على تبني نهج شامل في التعامل مع قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، فهذا النهج يكمل عمل المنظمات التي تركز تركيزًا خاصًا على النساء.

أضف إلى ذلك أن الخبرة المتنامية التي اكتسبتها اللجنة الدولية من خلال مديري العمليات المختصين بالعنف الجنسي، واكتسبها الاتحاد الدولي من خلال مندوبي الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج والقوائم الاحتياطية للتدخل السريع، تتيح الفرصة لتعزيز البرامج القائمة لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، ولتسهيل دمج هذه القضية في القطاعات الأخرى وتدشين أنشطة جديدة تتصل بها.

تحمل الأبحاث ودراسات الحالة التي تجربها مكونات الحركة قيمة عظيمة، لا يقتصر نفعها على الحركة فقط وإنما يمتد إلى منظومة العمل الإنساني بشكلها الأوسع. وبفضل هذه المبادرات، تساهم الحركة في بلورة فهم أفضل للتحديات المرتبطة بمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، كما تطرح توصيات حول كيفية التغلب عليها، ما يمنح الحركة الفرصة لإبراز خبرتها في هذا المجال. لذا ينبغي للجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية مواصلة جهودها المبذولة في هذا المجال.

تحظى الحركة أيضًا بوضع فريد يمكنها من العمل لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية والمواقف والسلوكيات والمواقف المرتبطة بهذه القضية. يشمل ذلك التحوار مع الدول والقوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول، فضلاً عن العمل المتعمق داخل المجتمعات المحلية لإتاحة الفرصة للتعامل مع الجناة المحتملين استنادًا إلى القانون الدولي وتغيير الأفكار والتصدي للأعراف الاجتماعية الضارة. كما يشمل العمل مع المجتمعات المحلية والبنى الاجتماعية والمؤسسات والدول لمعالجة أوجه عدم المساواة المتعلقة بالأدوار الجنسانية والأقليات والفئات المحرومة والمهمشة والمستبعدة.

والملمح الأهم في هذا القرار أنه يجمع معًا أكبر شبكة إنسانية في العالم - الحركة - والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف. ولا يمكن التهوين من التأثير المحتمل على الضحايا/الناجين والفئات المعرضة لخطر العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي نتيجة زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار.

(3) الملاحظات الختامية والتوصيات

شكل القرار رقم 3 بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي قوة دفع مهمة لأعمال الحركة في مجال منع حدوث هذا النوع من العنف ومواجهته منذ 2015. وسهلت القاعدة المعرفية والمواد التدريبية والأدوات المطورة على اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وبعض الجمعيات الوطنية تنفيذ الأنشطة الرامية إلى مساعدة ضحايا/الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. كما دعمت الدول وفذت العديد من المبادرات المهمة والواسعة للتصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. غير أن التقارير الواردة والمقابلات التي أجريت أشارت بقوة إلى عدم تحقيق أطراف القرار تقدماً كافياً، وأن لديها فرصاً كثيرة لاستغلال إمكاناتها الجماعية من أجل منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته بفعالية أكبر.

وبناءً على القرار والتقدم المحرز حتى تاريخه، تُقترح التوصيات التالية:

1- ينبغي أن تواصل اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تكثيف جهودهما للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في السياقات المختلفة وبما يتماشى مع السياسات المؤسسية الخاصة بكل منهما وطبقاً للنهج القائم على المبادئ الذي يفترض وقوع حوادث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي دائماً. والهدف من ذلك هو زيادة عدد البعثات والجمعيات الوطنية التي تعمل على منع حدوث هذا النوع من العنف ومواجهته، وما يترتب على ذلك من تحسين إمكانية وصول الضحايا/الناجين إلى خدمات المساعدة والحماية.

2- ينبغي أن تواصل اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إنشاء وتحسين أنظمة تسجيل ورصد أنشطة منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته التي تنفذها كلا المنظمين. وينبغي أن تقوم بعثات اللجنة الدولية ذات الأولوية (كما هو محدد كل عام في النداء السنوي للتصدي للعنف الجنسي) وأمانة الاتحاد الدولي بإطلاع الجمعيات الوطنية على القرار والمواد المتوفرة لتنفيذ أنشطة منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، وبالأخص في ما يتعلق بالدمج. والهدف بالنسبة إلى الحركة هو إيجاد قاعدة أدلة وسجل بالتأثيرات المتحققة حتى يتسنى لها مواصلة تحسين أعمالها المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

3- ينبغي أن توسع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي فرص التدريب المتاحة للمديرين بالحركة وموظفيها ومتطوعيها كافة. والهدف بالنسبة إلى موظفي الحركة ومتطوعيها هو بلورة فهم عميق لمهام الحركة ونهجها المتبعة في قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ليتمكنوا من التصدي لهذه القضية بثقة وبأسلوب يناسب مهاراتهم ووظائفهم.

4- ينبغي أن تواصل اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تكثيف جهودهما في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. يتضمن ذلك ضمان تلقي جميع الجمعيات الوطنية والمندوبين المشاركين في القوائم الاحتياطية للتدخل السريع إحاطات منتظمة بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم في قضية الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وموافقتهم على الالتزام بالقواعد واللوائح القائمة التي تنص عليها مدونة قواعد السلوك والسياسات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وينبغي تشجيع جميع الجمعيات الوطنية على اعتماد سياساتها الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتوقيع على *Inter-Agency Scheme for Disclosure of Safeguarding Related Misconduct in Recruitment Processes within the Humanitarian and Development Sector* (البرنامج المشترك بين الوكالات للكشف عن إساءة

السلوك المتعلقة بالحماية في عملية التوظيف داخل قطاع العمل الإنساني والتنمية). وينبغي أن تمتثل جميع أنظمة الإبلاغ والتحقيق المعمول بها داخل الحركة للالتزام الخامس بشأن آليات تقديم الشكاوى في إطار المعايير الإنسانية الأساسية.¹³ والأهداف بالنسبة إلى الحركة هي منع موظفيها وامتطوعها من ارتكاب جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والحد من مخاطر توظيف جناة ارتكبوا هذه الجرائم من قبل، والقدرة على طمأنة المجتمعات المحلية والمضربين بأنه ستُتخذ الإجراءات الصحيحة والمتعلقة بالمساءلة في حالة الاشتباه في أو حدوث إساءة سلوك.

5- ينبغي أن تكفل الجمعيات الوطنية اطلاع هيئاتها الحاكمة وقياداتها على القرار وإدراكها لمسؤوليتها عن دمج منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في أعمالها الإنسانية. وينبغي تحديد الأولويات وتخصيص الموارد الكافية لضمان امتلاك الموظفين والمتطوعين الوعي الضروري بشأن النوع الاجتماعي والتنوع، والمعرفة بمسألة منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، بما في ذلك النهج الذي يركز على الناجين والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ليتمكنوا من التصدي لهذه القضية بثقة وبأسلوب يناسب مهاراتهم ووظائفهم. وتشجّع الجمعيات الوطنية كذلك على الإبلاغ عن الأنشطة لأمانة الاتحاد الدولي لأغراض التسجيل، وعلى التعاون مع الشركاء الآخرين من داخل الحركة وخارجها لتبادل المعلومات والتعلم من بعضها البعض وتنسيق الأعمال الشاملة والمتعددة القطاعات. والهدف من ذلك هو زيادة عدد الجمعيات الوطنية التي يمكن أن تساعد في منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته.

6- ينبغي أن تقوم الدول - بما يتواءم مع القانون الدولي الإنساني والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان - بمتابعة القرار ومواصلة عملها لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، والنظر في أوجه التكامل بين هذا العمل والالتزامات المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

7- ينبغي أن تعلن الدول والجمعيات الوطنية عن تعهدات - مستلهمة من التعهد النموذجي - بشأن منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين الذي سينعقد في 2019. وينبغي للدول واللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي تقديم تقارير حول التنفيذ الجاري للقرار والتعهدات المذكورة آنفاً في 2023. والهدف من ذلك هو تعزيز جهود منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، أما بالنسبة إلى الحركة فالهدف هو إيجاد قاعدة أدلة لأعمالها والنتائج المتحققة.

¹³ <https://corehumanitarianstandard.org/files/files/CHS-Guidance-Notes-and-Indicators.pdf>

الملحق 1

التقدم المحرز والإنجازات

الأطر القانونية والسياساتية

حقق الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية كافة تقدمًا باتجاه تبني أطر قانونية وسياسية واستراتيجية أقوى لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. ففي 2018، اعتمدت استراتيجية اللجنة الدولية لإزاء العنف الجنسي (2018-2022)، وأصدرت أمانة الاتحاد الدولي في 2019 نداءها الأول لإنهاء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية، الذي حدد النهج الاستراتيجي الشامل للاتحاد الدولي. كما يعكف الاتحاد الدولي حاليًا على إعداد سياسة جديدة للنوع الاجتماعي والتنوع تنص على التزامات أقوى لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب التزامات محددة تتعلق بأنشطة الوقاية والاستجابة الموجهة.

تشجع اللجنة الدولية على تهيئة بيئة قانونية وسياساتية مواتية للقضاء على العنف الجنسي. فمُنذ انعقاد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، نُشرت التعليقات المحدثة على اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية، التي تحلل حظر العنف الجنسي في النزاعات المسلحة غير الدولية كما نصت عليه الاتفاقيتان، وتشدّد على خطورة انتهاك هذا الحظر. وتخضع قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي المتاحة للجمهور على الإنترنت للتحديث المستمر، وتعرض الآن الممارسات الوطنية من سبع دول أخرى بشأن حظر العنف الجنسي. كما طرحت اللجنة الدولية قضية العنف الجنسي في منتديات عدة، من بينها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وقدمت المساعدة القانونية للدول لإدماج حظر العنف الجنسي المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني في الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والقوانين العسكرية في بلدان منها أفغانستان وبنغلاديش وجمهورية أفريقيا الوسطى وسري لانكا والإمارات العربية المتحدة.

تعمل الجمعيات الوطنية من خلال برنامج قانون مواجهة الكوارث، وبدعم من أمانة الاتحاد الدولية، لإدماج منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في قانون وسياسات مواجهة الكوارث. ونُشرت دراسة علمية ودراسات حالة قطرية - أجريت بمشاركة الجمعيات الوطنية في **الإكوادور ونيبال وزيمبابوي** - في 2017 وأصدر تقرير في 2018 يتضمن دراسات حالة قطرية من إندونيسيا والفلبين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. كشفت هذه الدراسات عن فجوة معرفية كبيرة في مجال القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الكوارث. وبناءً على النتائج المستخلصة من هذه البلدان، سيستمر برنامج قانون مواجهة الكوارث في وضع خطط طوارئ تهدف إلى ضمان استمرارية منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي - بما في ذلك عناصر إدماج قضايا النوع الاجتماعي والتنوع - وأنشطة الاستجابة خلال الكوارث الكبرى.

وقد استثمرت الدول جانبًا كبيرًا من جهودها في العمل على الأطر القانونية والسياساتية، فقد أيد العديد منها قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، من بينها **سلوفينيا والمانرك**. وراجعت **جمهورية التشيك** قوانينها الوطنية المتعلقة بتجريم العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي خلال النزاعات المسلحة أو في أعقاب الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. بينما انكب **الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء** على تطبيق دليل الإجراءات العملية على مستوى الاتحاد الأوروبي من أجل إنهاء العنف الجنسي في النزاعات، واعتمد مؤخرًا خطة عمل الاتحاد الأوروبي المشتركة المتعلقة بالمسائل الجنسانية التي تتضمن

إجراءات واضحة بخصوص منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في حالات الطوارئ. كما عملت المفوضية الأوروبية على وضع سياسات لإدماج قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني.

التنفيذ الميداني

شهدت الحركة زيادة في الجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والخطوات الرامية إلى منع ارتكاب جرائم العنف في العمليات الميدانية والحد من خطورتها. فبحسب تقرير الاستبيان المتعلق بأنشطة الحماية في الجمعيات الوطنية الصادر في مارس 2019 عن المجلس الاستشاري لمنصة ممارسي الحماية، قالت 53 من بين 85 جمعية وطنية مستجيبة إنها تصدت لقضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

الوقاية

يعمل عدد من الجمعيات الوطنية على الوقاية المجتمعية من حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي إبان حالات الطوارئ والكوارث. كما يعمل بعضها على الوقاية من هذه الظاهرة بالتعاون مع اللجنة الدولية في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وقد تضمنت أعمال الوقاية المجتمعية رفع الوعي بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي وعواقبه السلبية والمهددة للحياة، وكذلك تنفيذ أنشطة تغيير السلوكيات كالأنشطة المدرسية وإنتاج برامج إذاعية وزيارة البيوت في المجتمع المحلي. واستعان الصليب الأحمر اللاوي بالمرح للتوعية بهذه القضية، بينما تواصلت جمعيات وطنية عديدة مع مجموعات شبابية ونسائية ورجالية ومسؤولين حكوميين محليين وزعماء محليين ودينين للتحاور بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وانكبت جمعيات وطنية على التصدي لطيف واسع من المشكلات التي تندرج تحت العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عنف الشريك الحميم والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأثوية والعنف الاقتصادي. كما عملت أيضًا على تخفيف حدة الوصمة الاجتماعية التي تلاحق ضحايا/الناجين من العنف الجنسي. أطلقت إلى جانب ذلك مبادرات للتخفيف من حدة المخاطر، مثلما قامت به جمعية الصليب الأحمر الأوغندي من تركيب أعمدة إنارة تعمل بالطاقة الشمسية خلال عملية إغاثة اللاجئين غربي النيل للحد من مخاطر تعرض النساء والفتيات للعنف عند نقاط توزيع المياه وفي الأسواق.

إن قدرة الحركة على العمل عن قرب مع الجهات الفاعلة المسلحة وفهمها تيسر سبل التعاون مع هذه الجهات لمنع حدوث العنف الجنسي في النزاعات. وقد سعت اللجنة الدولية عبر الحوار الثنائي والسري وبناءً على تحليها لكل سياق، إلى مساعدة الجهات الفاعلة لتحديد أنماط الانتهاكات واعتماد التدابير المناسبة وتنفيذها للتصدي لهذه الانتهاكات. وعمل الصليب الأحمر التروبي وجمعية الصليب الأحمر الكندي مع القوات المسلحة في بلديهما على العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي كونه إحدى قضايا القانون الدولي الإنساني، وعلى إدماج حظر العنف الجنسي في التدريبات و/أو العقيدة العسكرية.

أضف إلى ذلك أن اللجنة الدولية، غالبًا بالتعاون مع الجمعيات الوطنية، ساعدت على تعزيز صمود المجتمعات المحلية، وتضمن ذلك التصدي لمشكلة الوصم الاجتماعي وآليات التكيف السلبي المرتبطة بالعنف الجنسي. كما عملت على منع حدوث العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز والتصدي له، ووفرت معلومات للمجتمعات المحلية وأدارت حملات موجهة لها بغرض رفع الوعي بالقضية، وتابعت الحالات الفردية من خلال أنشطة الحماية المعتادة.

دربت المملكة المتحدة في الوقت ذاته أكثر من 17000 ضابط عسكري وشرطي على جوانب قضية العنف الجنسي، ونشرت فريق خبراء تابعًا لها في أكثر من 85 مناسبة. دعمت **الدايمرك** أيضًا تدريب أفراد عسكريين وشرطيين وحراس سجون وغيرهم في إطار برنامج السلام والاستقرار لمنطقة **القرن الأفريقي** والقوة الجاهزة لشرق أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، دشنت المملكة المتحدة حملة **#EndStigma** (إنهاء الوصم الاجتماعي) لدعم مشاريع تهدف إلى تخفيف من آثار الوصمة الاجتماعية التي تلاحق ضحايا/الناجين من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب.

الاستجابة

يقدم عدد من الجمعيات الوطنية، مثل **الصليب الأحمر الدايمركي والصليب الأحمر الألماني**، خدمات لضحايا/الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، تكون غالبًا في شكل دعم نفسي واجتماعي، وكثيرًا ما تتم في إطار الاستجابة للاحتياجات المرتبطة بالهجرة التي تصاعدت وتيرتها في الأعوام الأخيرة. وذكرت جمعيات وطنية عديدة أن تدريب المتطوعين لضمان اتباع معايير النهج الذي يركز على الناجين أمر حاسم لتقديم خدمات عالية الجودة. وتستعين جمعيات وطنية معينة بموظفين محنيين لتقديم الخدمات، مثل **الصليب الأحمر الغواتيمالي** من خلال مركز المساعدات المتكاملة التابع له. وتقدم جمعيات وطنية عديدة خدمات صحية سريرية، مثل **جمعية الصليب الأحمر الكيني**، في مخيمات اللاجئين، و**الصليب الأحمر لجنوب السودان** الذي ساعد في بناء قدرات الموظفين الصحيين المحليين في ما يتعلق بالمعالجة السريرية لضحايا الاغتصاب. ويتولى العديد من الجمعيات الوطنية، بما فيها **الصليب الأحمر الأرمني وجمعية الهلال الأحمر التركي**، إدارة حالات الضحايا/الناجين. علاوة على ذلك، تقدم بعض الجمعيات الوطنية خدمات توفير سبل كسب العيش لضحايا/الناجين، بما فيها **جمعية الصليب الأحمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمعية الصليب الأحمر النيبالي**.

يسعى المزيد والمزيد من الجمعيات الوطنية إلى إدماج منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في جميع الأنشطة الإنسانية، ومن ضمنها **جمعية الصليب الأحمر الساموي**. يشتمل ذلك على إحالة ضحايا/الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي إلى الجهات الفاعلة من خارج الحركة لضمان تلقيهم دعمًا متعدد القطاعات، مثل الدعم القانوني، الذي لا تستطيع الجمعيات الوطنية تقديمه بأنفسها. أما الجمعيات الوطنية التي تعطي الأولوية لمواجهة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، فتنسق تنسيقًا جيدًا مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإنسانيين، ويجرى ذلك غالبًا من خلال نظم أو شبكات مجموعات العمل الإنساني المحلية تتضمن الأمثلة على ذلك **الصليب الأحمر الفلبيني وجمعية الصليب الأحمر الإندونيسي**، اللذين وضعا إجراءات عمل موحدة للإحالات المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

وضعت اللجنة الدولية استجابة شاملة متعددة الجوانب لمواجهة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. وتسعى جاهدة لضمان حصول الضحايا/الناجين على جميع الخدمات الضرورية، وقدرة المجتمعات المحلية والأفراد على الصمود، ومنع وقوع مثل تلك الحوادث في المستقبل. وقد عملت اللجنة الدولية على إدماج هذه الاستجابة في عملياتها الميدانية، لا سيما في 14 سياقًا جرى تحديده كأولوية في 2019. وقدمت خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك دعم الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، لضحايا/الناجين إما بصورة مباشرة أو من خلال المؤسسات الصحية و/أو الجمعيات الوطنية. وتبعًا لاستراتيجيات البعثات كل على حدة، وفرت اللجنة الدولية - من بين أنشطة أخرى - وسائل نقل، واختارت ضحايا/ناجين للاستفادة من مبادرات الاقتصاد الجزئي، وأجرت متابعات لحالات فردية. كما واصلت عملها للتواصل مع المجتمعات المحلية بشأن قضية العنف الجنسي

لبناء قدرتها على الصمود وتعزيز استراتيجيات التكيف الإيجابي وتوفير بدائل للسلب منها، على سبيل المثال من خلال مبادرات الاقتصاد الجزئي أو برامج المساعدات النقدية. وأعدت اللجنة الدولية منذ 2014 تقارير سنوية عن أنشطتها لمنع حدوث العنف الجنسي ومواجهته، وذلك في ما يتصل بنداياتها السنوية الخاصة للتصدي للعنف الجنسي. وعيّنت اللجنة الدولية أيضًا سبعة مديري عمليات مختصين بالعنف الجنسي في الميدان لدعم تنسيق وتنفيذ الأنشطة المرتبطة بقضية العنف الجنسي في السياقات ذات الأولوية، والإشراف على هذه الأعمال.

اضطلعت أمانة الاتحاد الدولي منذ 2017، بالتعاون مع 14 جمعية وطنية مهتمة¹⁴، بأعمال موسعة لضمان أن منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته يحتل موقعًا مركزيًا في عملية تحسين جهود التدخل السريع في الطوارئ على مستوى العالم. ويدخل نهج الاتحاد الدولي لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته ضمن نهجه الشامل للحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، لضمان معالجة القضية من منظور ونطاق شاملين وجامعين، ولتجنب اتخاذ إجراءات منعزلة ربما تسبب المزيد من الضرر. وفي إطار نهج الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، ولا سيما ما يتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وضع الاتحاد الدولي إطار كفاءات تقنية للمندوبين المتخصصين في التدخل السريع، كما أدرج نهج الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في إطار الكفاءات الأساسية لجميع العاملين في الاتحاد الدولي. كما أعد العديد من الدورات التدريبية على الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج وقدّمها للموظفين والمتطوعين الذين يتولون الاستجابة في حالات الطوارئ، بما في ذلك دورتين للمندوبين الإقليميين/العالميين المتخصصين في الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، بغرض إعداد قائمة احتياطية للتدخل السريع من المتخصصين داخل الاتحاد الدولي ممن يمكن نشرهم بشكل فوري في حالات الطوارئ. وارتفع عدد عمليات النشر هذه، التي ينسقها الاتحاد الدولي منذ 2015، بما في ذلك دورة التناوب الأولى لفرق التقييم والتنسيق الميداني (FACT). وقد أعد الصليب الأحمر الأسترالي قائمته الاحتياطية للتدخل السريع بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، بينما أعطت جمعية الهلال الأحمر البنغالي وجمعية الصليب الأحمر الموزمبيقي وجمعية الصليب الأحمر الأوغندي الأولوية للحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في جهود منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته خلال حالات الطوارئ التي وقعت مؤخرًا في السياق الخاص لكل منها.

عملت الدول على مواجهة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ودعمت هذه الأنشطة في الداخل والخارج. فقد قدمت فنلندا خدمات للضحايا/الناجين من الإناث اللائي يصلن من مناطق النزاع، وأنشأت بيتًا آمنًا للنساء المهاجرات اللائي عانين العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. بينما دعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء العمل الذي يقوم به الممثلون الخاصون للأمم المتحدة لتحسين استجابة المجتمع الدولي لقضية العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وللعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، إلى جانب الأعمال التي تتولاها هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ودعمت سويسرا مجموعة خبراء منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي¹⁵ والقوائم الاحتياطية في

¹⁴ الصليب الأحمر الأمريكي، الصليب الأحمر الأسترالي، الصليب الأحمر البريطاني، الصليب الأحمر البوروندي، جمعية الصليب الأحمر الكندي، جمعية الصليب الأحمر لكونديفوار، الصليب الأحمر الدانمركي، جمعية الصليب الأحمر الغيني، جمعية الصليب الأحمر الكيني، الصليب الأحمر الهولندي، الصليب الأحمر الفلبيني، الصليب الأحمر السويدي، جمعية الهلال الأحمر التركي، جمعية الصليب الأحمر الأوغندي.

¹⁵ <https://gbvaor.net/>

مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية¹⁶ ومشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية¹⁷، وهي المبادرات المنبثقة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

الوصول إلى العدالة، والتحقيق، والمحكمة

اتخذت الدول عددًا من المبادرات الواسعة للحد من إفلات الجناة من العقاب وللتعاون مع النظم القانونية. فقد عمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بما في ذلك المملكة المتحدة، على مراجعة وترجمة ونشر البروتوكول الدولي لتوثيق العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه بالتعاون مع البوسنة والهرسك وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ونيبال وأوغندا. وتدعم سويسرا المبادرات النسائية من أجل العدالة بين الجنسين في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لمناصرة تحقيق العدالة بين الجنسين من خلال كلٍّ من الآليات الداخلية والمحكمة الجنائية الدولية. ودعمت سلوفينيا أيضًا المحكمة الجنائية الدولية لضمان المساءلة عن الانتهاكات بحق القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. بينما ترأست فنلندا شبكة الاستجابة السريعة في مجال العدالة.¹⁸

عدم التسامح مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين

أثمرت الجهود المبذولة لتنفيذ القرار رقم 3 بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي عن تقدم ملحوظ في ما يتعلق بسياسات الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. واعتمدت أمانة الاتحاد الدولي في 2018 سياسة جديدة بخصوص هذه القضية. ويطبق القليل من الجمعيات الوطنية حاليًا سياسة محددة بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، تتضمن إنشاء أنظمة للإبلاغ والتحقيق. حيث يمتلك كل من جمعية الصليب الأحمر الكيني والصليب الأحمر البريطاني مثل هذه السياسة، بينما تذكر جمعيات أخرى عديدة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في مدونات قواعد السلوك الخاصة بها. وتلتزم أمانة الاتحاد الدولي، إلى جانب اعتماد سياستها الخاصة، بدعم 15 جمعية وطنية سنويًا بدءًا من 2018 وحتى 2020 لوضع سياساتها الخاصة بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين واعتمادها. وأجري العديد من الندوات عبر الإنترنت وحلقتي عمل حول السياسات في إطار دعم الجمعيات الوطنية، كما وُضع نموذج سياسة يمكن للجمعيات مواءمته بما يناسب قوانينها الوطنية. قطعت اللجنة الدولية شوطًا كبيرًا في تحسين آليات الحماية الداخلية بها في ما يتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد دخل إطار للامثال والنزاهة حيز التنفيذ منذ 2018، يتألف من مدونة قواعد السلوك للموظفين والمبادئ التوجيهية التنفيذية وسياستين مرفقتين بها، بما في ذلك سياسة منع إساءة السلوك الجنسي والتصدي لها. تحتوي هذه السياسة على تعريفات وملاحظات توضيحية بشأن حظر إساءة السلوك الجنسي، وتبين المسؤوليات ومعايير السلوك المتوقعة من الموظفين والمدبرين في إطار منع وقوع الانتهاكات والتصدي لها في هذه الأحوال.

أما في ما يتعلق بالموظفين، فقد جرى تعيين مستشار للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وهو منصب مشترك بين وحدة المساءلة أمام الأشخاص المتضررين/دائرة العمليات ومكتب الامتثال العالمي بغرض تعزيز الصلات بين المساءلة أمام

¹⁶ <https://www.humanitarianresponse.info/en/coordination/gencap>

¹⁷ <https://www.humanitarianresponse.info/en/coordination/procap>

¹⁸ <https://www.justicerapidresponse.org/>

المتضررين وسلوكيات الموظفين، وكذلك بين وضع السياسات في المقر الرئيسي من جهة والعمليات الميدانية من جهة أخرى. وتدخل جهود الحماية أيضًا ضمن الإطار المؤسسي للمسألة أمام المتضررين.¹⁹

أطلقت دورة تدريبية إلكترونية حول مدونة قواعد السلوك في تشرين الأول/أكتوبر 2018 تغطي جوانب الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين ودراسات الحالة الأخرى المتعلقة بإساءة السلوك الجنسي. وهذا التدريب إلزامي لجميع موظفي اللجنة الدولية ويشكل جزءًا من حزمة التدريب التمهيدي. وتسير الجهود على قدم وساق لتحسين مستوى التنسيق بين الوظائف المختلفة التي تضطلع بمسؤوليات عن الوقاية أو الاستجابة.

أنشأت اللجنة الدولية نظامًا مركزيًا لاستلام الشكاوى ومعالجتها. وتشجع المنظمة على تصعيد الشكاوى المستلمة في عدد من نقاط الاستلام على مستوى البعثات والمقر الرئيسي، والتي تتضمن المديرين ومكتب الامتثال العالمي وآلية إبلاغ إلكترونية تسمى Integrity Line. ويمكن للأفراد من خارج المنظمة استخدام هذه الآلية للإبلاغ عن ادعاءات إساءة السلوك التي يمكن تقديمها بدون الكشف عن الهوية. وقد وقعت اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي على البرنامج المشترك بين الوكالات للكشف عن إساءة السلوك المتعلقة بالحماية في عملية التوظيف داخل قطاع العمل الإنساني والتنمية،²⁰ وهي مبادرة أعدتها لجنة التوجيه المعنية بالاستجابة الإنسانية للسماح بمشاركة المعلومات المتعلقة بإساءة السلوك لتفادي توظيف الجناة السابقين.

الأبحاث والمعارف²¹

أصدرت اللجنة الدولية مطبوعات عن العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز، وكيفية منع وقوع هذا الخطر والحد منه، وكيف تساهم العمليات غير الرسمية في تشكيل سلوك أفراد الجماعات المسلحة في ما يتعلق بقضايا مثل العنف الجنسي. وأجريت أبحاث عن حظر العنف الجنسي في العقيدة العسكرية وكتيبات التدريب وغيرها من المواد الخاصة بالقوات المسلحة التابعة للدول. وتدرس اللجنة الدولية حاليًا التبعات الإنسانية المترتبة على متطلبات الإبلاغ الإلزامية عن حوادث العنف الجنسي، وكذلك العنف الجنسي ضد الرجال والأولاد والأفراد المتهمين لأقليات جنسية وجندرية.

أصدرت دراسات حالة من جانب الصليب الأحمر الهولندي، والصليب الأحمر النرويجي وأمانة الاتحاد الدولي بالنيابة عن فريق العمل العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي²²، تشرح الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي طُورت نتيجة للمشاريع التي نفذها الصليب الأحمر البوروندي والصليب الأحمر الكولومبي والصليب الأحمر لجنوب السودان. وبين عامي 2016 و2018، ساعدت هذه الجمعيات الوطنية الثلاث 1400 ضحية/ناج من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي من خلال تقديم الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي، إلى جانب خدمات أخرى. كما دربت 372 مقدم خدمة محليًا وموظفًا من المؤسسات العامة على كيفية تقديم خدمات عالية الجودة واستخدام مسارات الإحالة.

¹⁹ <https://www.icrc.org/en/publication/accountability-affected-people-institutional-framework>

²⁰ https://interagencystandingcommittee.org/system/files/inter-agency_misconduct_disclosure_scheme_explanatory_notes_002.pdf

²¹ للاطلاع على القائمة الكاملة للدراسات الست عشرة ومواد التدريب المنشورة، انظر الملحق 2.

²² تضم المجموعة في عضويتها ممثلين عن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، إلى جانب الجمعيات الوطنية للدول التالية: أفغانستان، وأرمينيا، وأستراليا، وبنغلاديش، وبوروندي، وكندا، وكولومبيا، وجزر كوك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وفيجي، وفنلندا، وفرنسا، وكوت ديفوار، وكينيا، وماليزيا، ونيبال، وهولندا، والنيجر، والنرويج، وجمهورية أيرلندا، وساموا، والسويد، وتونغا، والمملكة المتحدة.

نشرت أمانة الاتحاد الدولي منذ 2015 عددًا من الدراسات العالمية والقطرية التي تبحث في انتشار ظاهرة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الكوارث، وأنواع هذا العنف، وإلى أي حد تنص قوانين وسياسات مواجهة الكوارث على أحكام تتعلق به. وأظهرت الدراسات أن مخاطر العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي تتفاقم خلال الأزمات، وأن هذه المخاطر تختلف تبعًا للنوع الاجتماعي والعمر والحالة البدنية، وأظهرت كذلك الحاجة إلى التنسيق والتخطيط بالشكل الأمثل حتى تتسنى إدارة مخاطر الكوارث. وقد نُشرت دراسة أيضًا عن مخاطر وأنواع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي التي يواجهها الأطفال المهاجرون وغير المصحوبين بذويهم.

التدريب وبناء القدرات

وضعت اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي مجموعة من المواد والتدريبات المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، بالتعاون مع مركز جنيف للتعليم والبحوث في العمل الإنساني. وأدرجت اللجنة الدولية موضوع العنف الجنسي في حزمة التدريب التمهيدي لجميع الموظفين الجدد، وكذلك في دورات التدريب المهني الداخلي في مختلف الدوائر. قُدمت أيضًا المساعدات للجمعيات الوطنية ومقدمي الخدمة المحليين لبناء القدرات في البلدان التي تعمل فيها اللجنة الدولية على قضية العنف الجنسي. وبناءً على الأبحاث التي أجرتها اللجنة الدولية على العقيدة العسكرية للقوات المسلحة التابعة للدول، أعدت المنظمة مجموعة أدوات لدعم تواصل المنظمة مع حاملي السلاح. وتخضع الأدوات العملية بالفعل لتطوير وتحديث مستمرين، بما في ذلك أدوات إدارة الحالات والإحالات والتواصل مع الضحايا/الناجين. كما أن نشر مديري العمليات المختصين بالعنف الجنسي في الميدان ساهم في تدريب موظفي اللجنة الدولية وبناء قدراتهم في السياقات ذات الأولوية. وقدمت اللجنة الدولية المزيد من التدريبات لمؤسسات الدول، وغالبًا ما عُقدت في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن و/أو إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

أعدت أمانة الاتحاد الدولي عددًا من التقارير والأدوات والدورات التدريبية؛ من بينها المعايير الدنيا للحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في جميع قطاعات أعمال الطوارئ، والتدريب على العمل المشترك لمنع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. وحدد كلاهما إجراءات عملية لضمان منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته. وقد عولجت مسألة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في المعايير الدنيا وفي الوحدات التدريبية التي وُضعت بهدف إتاحة الفرصة لموظفي الحركة ومتطوعينا لفهم قضايا النوع الاجتماعي والتنوع والحماية بالشكل الضروري، ويشمل ذلك الكفاءات الأساسية والمتخصصة المطلوبة للتدخل السريع في إطار نهج الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج. كما أعد المركز المرجعي للدعم النفسي والاجتماعي التابع للاتحاد الدولي تدريبًا خاصًا على الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ويحصل موظفو الجمعيات الوطنية ومتطوعوها، فضلًا عن موظفي الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في جميع المناطق، بصفة مستمرة على تدريب يستند إلى هذه الوحدات. وقد أكمل أكثر من 600 شخص التدريب منذ عام 2015.²³

اضطلعت الدول بتنفيذ العديد من مبادرات التدريب وبناء القدرات، أو قدمت الدعم لها. وبالإضافة إلى ما ذُكر آنفًا في قسم الوقاية، قُدمت دورات تدريبية أيضًا إلى الحكومات والقضاء والشرطة والمجتمع المدني على البروتوكول الدولي لتوثيق العنف

²³ لا توجد أرقام دقيقة لعدد دورات التدريب التي أُجريت عالميًا. وبخصوص الأرقام المتاحة، يُحتمل أن يكون الأشخاص الذين حصلوا على عدة دورات أو برامج تدريب قد احتسبوا أكثر من مرة.

الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه. كما دعمت الدانمرك ودول أخرى عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل وضع المعايير الدنيا العالمية المشتركة بين الوكالات للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.

التعاون والشراكة

رغم محدودية الموارد، أنجزت الحركة جزءًا كبيرًا من عملها المتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى التنسيق والتعاون الجيدين داخل الحركة. أنشئ فريق العمل العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، كجزء من الشبكة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للنوع الاجتماعي والتنوع، قبيل انعقاد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، واشتركت في رئاسته الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي. ويضم الفريق في عضويته ممثلين عن اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية المهتمة بالعمل على قضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي²⁴، ولعب دورًا جوهريًا في إعداد المواد التدريبية والأدوات والمبادئ التوجيهية لمكونات الحركة ومؤشرات الرصد، إلى جانب المشاركة في تنظيم دورات تدريبية وتبادل الممارسات الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، اختبرت شبكات النوع الاجتماعي والتنوع الإقليمية ودون الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المواد التدريبية وساهمت في الدراسات القطرية التي أجرتها أمانة الاتحاد الدولي حول العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الكوارث. وفي أفريقيا، نظم الصليب الأحمر النرويجي واللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي أربعة منتديات سنوية عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، شاركت فيها 19 جمعية وطنية أفريقية في 2018. وفي 2017، عقد منتدى إقليمي في الأمريكتين شاركت فيه 13 جمعية وطنية إقليمية. وذكر المشاركون أن المنتديات كانت ملهمة للغاية وقدمت فرصًا لتبادل الدروس المستفادة حول كيفية العمل على منع حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأقاليم المعنية. وقد شكلت هذه المنتديات أيضًا منصة لاستعراض التقدم المحرز في البرامج على مدار الأعوام.

أسفر القرار عن تكوين شراكات وعلاقات تعاونية جديدة مع جهات فاعلة من خارج الحركة على المستوى الدولي. فعلى سبيل المثال، أصبحت اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي عضوين في منطقة مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأصبحت أمانة الاتحاد الدولي عضوًا في الدعوة إلى العمل على الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ²⁵. أما على المستوى القطري، تنسق الجمعيات الوطنية مع الجهات الفاعلة المحلية الآن بشأن مسارات الإحالة والدورات التدريبية. تعاونت اللجنة الدولية من جهتها مع رابطة منع التعذيب، وجامعة الدول العربية، ومركز الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب شرق آسيا، ومعهد سان ريمو الدولي للقانون الإنساني، والمجلس الأمريكي للعمل الدولي التطوعي "إنترأكشن"، والكونونولث. أما بالنسبة إلى أمانة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، كانت الخبرات المكتسبة والموارد المتحصلة نتيجة للتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة قيمة للغاية. وتضمنت إحدى هذه العلاقات التعاونية بين أمانة الاتحاد الدولي وهيئة كير الدولية عقد دورات تدريبية عدة وإطلاق مبادرات لبناء قدرات 14 جمعية وطنية في منطقة المحيط الهادئ خلال عامي 2016 و2017. تعاونت أمانة الاتحاد الدولي أيضًا مع رابطة أم جنوب شرق آسيا (آسيان) وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية لإجراء دراسات قطرية خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي شباط/فبراير 2019، أدلى

²⁴ انظر الحاشية رقم 12 للاطلاع على قائمة الأعضاء.

²⁵ <https://www.calltoactiongbv.com/>

أمين عام الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية - بالنيابة عن الحركة - بيان مشترك عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي داعين إلى تحرك عاجل.

تعتبر الدعوة إلى العمل قاطرة رئيسية للتعاون كونها مبادرة عالمية تجمع 82 شريكاً، من بينهم دول ومنتبرعون ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية. وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي وكندا وسويسرا جميعاً بأدوار قيادية في إطار عضويتهم. من المنتديات البارزة الأخرى للتعاون "دور خطط العمل الوطنية في الترويج للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن". وهي الفعالية التي استضافتها سلوفينيا في هذا السياق في 2018، وحضرها ممثلون عن جميع بلدان غرب البلقان السبعة. تضمنت الفعاليات الأخرى عن قضية العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع التي أطلقتها المملكة المتحدة، ومؤتمر *Stand Speak Rise Up* المنعقد في لوكسمبورغ في آذار/مارس 2019، ومؤتمر إنهاء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في الأزمت الإنسانية المنعقد في أيار/مايو 2019. ويُعرف هذا المؤتمر الذي استضافته الترويج باسم مؤتمر أوسلو، وشارك في تنظيمه العراق والصومال والإمارات العربية المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الدولية، وقد اجتمع فيه المئات من الدول وممثلي المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم.

الملحق 2

مواد إضافية للقراءة

مطبوعات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

<https://www.rodekors.no/contentassets/9bb4fe9324f6427880895bb57e249b80/rcrc-publications-on-sgbv-for-sgbv-conference-2019.pdf>